التحرّك المصري ومتطلبات الوفاق

اشارت احداث الشهر الماضي الى تلازم عنوانين اندرجت تحتهما فاعليات البحث عن مخرج لجمود عملية السلام في المنطقة. الاول، التفاعلات التي افرزتها خطة «النقاط العشر» المصرية لدى الجانبين، الاميركي والاسرائيلي؛ والثاني، لقاء وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ونظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، في ولاية وايومنغ، حيث اتضحت وجهة نظر الجبارين، اكثر فأكثر، تجاه تبنّي الحلول «المحلية» لأزمة الشرق الاوسط، واضفاء ضمانات دولية عليها.

ولكن، هل من توافق ما بين التحرك المصري الجديد وانعكاسات الوفاق بين العملاقين على المنطقة؟ لعل تداخل هذين المعطيين يفرض، هنا، التذكير بالبيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك الذي أُصدر في ختام المباحثات الثنائية، وما قاله وزيرا خارجيتي البلدين في المؤتمرين الصحافيين اللذين عقداهما، بعد اختتام تلك المباحثات.

ما يمكن تأكيده، في هذا الشأن، انه على الرغم من ان قضيتي افغانستان ونيكاراغوا احتلتا مركز الصدارة من بين القضايا الاقليمية الاخرى التي أجري بحث مطوّل فيهما، بحكم موقع كل منهما في دائرة الأمن القومي لكل من موسكو وواشنطن (مايكل دوبس، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧/٩/١٩٨٩)، فان الذي لفت نظر المراقبين ذلك الاهتمام المميز الذي اولاه الجباران لعملية السلام في منطقة الشرق الاوسط، حيث اكدا اهتمامهما بضرورة دفع هذه العملية الى امام، وعبّرا عن دعم بلديهما للحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، «الذي تبذل الجهود للبدء فيه، كعنصر من عناصر عملية السلام التي يعتقد الطرفان بأن تشارك جميع الاطراف المعنيّة فيها» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٩/١٩٨٩).

وبدا لعدد من المراقبين من هذه الاشارة المحدّدة الى الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي في البيان المشترك انها مباركة وتأييد للجهود المصرية، وان هذه المسألة ستكون مركز المباحثات التي ستجرى على هامش أعمال الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة، في نيويورك؛ وكذلك بدا ان هذه الاشارة عكست زيادة التقارب بين وجهتي نظر موسكو وواشنطن بشأن عملية السلام، وقبول واشنطن لدور موسكو في المساعدة على تحريك العملية برمّتها (باتريك تايلور، **المصدر نفسه**).

تحفظات اميركية هادئة

ولا ريب في ان بعض عناصر تحريك هذه العملية يكمن في الاسباب التي زادت من اهمية النقاط المصرية العشر، على الاقل لدى الجانب الاميركي، حتى قبل الاعلان عنها. فقد سرّبت الصحافة الاميركية، مطلع الشهر الماضي، تقريراً كان مستشار شؤون الامن القومي، برينت سكوكروفت، رفعه الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، دعا فيه الى قيام حكومته بوضع خطة اميركية محدّدة تتضمّن مفهوم واشنطن للانتخابات في الارض المحتلة، على ان تشمل الموافقة الاميركية المسبقة على مشاركة سكان القدس الشرقية في العملية الانتخابية، وسحب الجيش الاسرائيلي من المواقع السكنية خلال عملية الاقتراع، ومشاركة مراقبين دوليين في الاشراف على الانتخابات للتحقق من نزاهتها (**الواشنطن بوست**، ١/٩/١٩٨٩)؛ وألمح الى ان هذه الفرصة قد تضيع قريباً، اذا لم تتقدم واشنطن بمقترحات ومواقف اكثر وضوحاً حول الانتخابات، لاقناع الفلسطينيين بقبولها، ومنع الوضع في الارض المحتلة من الوصول الى مرحلة الانفجار. وكشف، كذلك، عن ان بيكر ليس متحمساً بما فيه الكفاية للضغط على اسرائيل لقبول هذه المقترحات. واستخلص ان عدم القبول بهذه المقترحات يعني انه «ليس من المحتمل ان تحاول الادارة الاميركية منع رئيس الوزراء